المبحث الثاني
أثر التكافل الاجتماعي على مستوى النشاط الاقتصادي

إن التكافل الاجتماعي إنساني الهدف بالدرجة الأولى، إلا أن آثاره الاقتصادية على مستوى النشاط الاقتصادي لا يمكن إغفالهم[1]. فمن المشكلات التي تعترض سير العملية التنموية، وتهددها بالإخفاق والفشل، مشكلة الكوارث والخسائر الاقتصادية، التي قد تذهب بالإنجازات الاقتصادية والاجتماعية جميعًا. ويكون لهذه الكوارث التي تصيب بعض الأفراد خاصة، إنعكاسها على المجتمع. حيث يكون لحرمان الأفراد من الطمأنينة النفسية، وشعورهم بالقلق والتوتر، وخوفهم على أنفسهم وذويهم من مصير غير معلوم ومستقبل غير مأمون، أثرها السيء على مستوى نشاطه الاقتصادي، وإقبالهم على إنجاز الأعمال وتأديتها على الوجه الأفضل.

يحرص الإسلام على أن يعيش كل فرد من أبنائه في كفاية من يعيش، ومأمن من الخوف، ليستطيع أن يؤدي عباد الله أداء خشوع وإحسان. ولهذا طالب سبحانه قريشًا بعبادته ممتنًا بهاتين النعمتين: الكفاية والأمن. وشر ما يصاب به بلد أن يحرم هاتين النعمتين[2]. فقد جعل الله تعالي عقاب أهل مكة تبديل رزقهم عيلة، وأمنهم خوفًا لجحدها بآلاء الله عليها، وأعظمها بعثة محمد رسول الله ﷺ[3]. فقد قال الحق تبارك وتعالي: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾[4].

على ذلك، فإنَّ تحقيق التكافل الاجتماعي له أثره الهام على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يوفر للعملية التنموية الموارد التمويلية اللازمة. كما يوفر المناخ

---

(1) Richardson: Financial & Economic Aspects of Social Security; op cit., p:210.

٢. القرضاوي: دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٥٩.

٣. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٥٨٩.

٤. سورة النحل الآية رقم ١١٢.

الملائم لنجاحها، فضلاً عما يسهم به في تكوين رأس المال البشري. وسنعمل. بمشيئة الله، على دراسة هذه الآثار من خلال مطالب ثلاثة، هي على الترتيب:

- المطلب الأول: التكافل الاجتماعي وتوفير موارد تمويل التنمية.
- المطلب الثاني: التكافل الاجتماعي وتوفير مناخ الاستقرار اللازم للعملية التنموية.
- المطلب الثالث: التكافل الاجتماعي ورأس المال البشري.

المطلب الأول
التكافل الاجتماعي وتوفير موارد تمويل التنمية

إن الإنسان قد يكون في كفاية من العيش، بل في سعة منه، ولكن قد يتعرض لظروف استثنائية تتركه فقيرًا بعد غنى، ذليلاً بعد عز، مضطربًا بعد طمأنينة وأمان، تلك هي الكوارث المفاجئة التي لابد للإنسان من دفعها ومواجهتها. وينسحب ذلك على التاجر، وصاحب المصنع، وصاحب الزرع والغرس[1]. كما ينسحب على العامل والأجير الذي يعيش من نتاج عمله اليدوي أو الذهني. فقد يتعرض التاجر لغرق تجارته أو احتراق متجره، كما قد يتوقف المصنع عن العمل، بغير تفريط من صاحبه، أو يتعرض لمخاطر الحريق أو السرقة. كما قد تصيب الآفات المحصول الزراعي، أو تهلكه الظروف الجوية غير المناسبة، فيضيع جهد الفلاح ويهلك محصوله. كذلك يمكن أن يفقد العامل دخله الذي يقتات به بسبب ما قد يصيبه من مرض أو عجز أو شيخونة، أو بسبب كساد الأحوال الاقتصادية وما تؤدي إليه من تقلص فرص العمل.

يترتب على هذه الأزمات الاقتصادية، فقدان مصدر الدخل الأساسي للمصاب بالكارثة وانخفاض تيار الطلب الفعال. وتتضح خطورة ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي في حالات الكساد العام، حيث يكون الانخفاض في تيار القوة الشرائية، عادة، أكبر من أقساط التأمين الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية المدفوعة

---

(١) القرضاوي: دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية. مرجع سابق. ص ٢٦٠ ــ ٢٦١.

للعاطلين[1]. وتتوقف المحصلة النهائية في مستوى النشاط الاقتصادي على الآثار التي يمارسها التأمين الاجتماعي على كل الذين يدفعون الضرائب وأولئك الذين يتلقون المساعدات[2]. وتضمن هذه المحصلة النهائية عدم تعميق حالة الكساد، لتحول كل المساعدات إلى تيار نقدي للطلب على السلع والخدمات، وعدم تأثير الذين يدفعون الضرائب إلاّ في حدود ضيقة.

يسهم التشريع الإسلامي في توفير الموارد التنموية بصورة أشمل، حيث لا يقتصر على دعم الطلب الفعال، وإنما يسهم في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل العملية التنموية، والمحافظة على رؤوس الأموال الإنتاجية القائمة. وذلك من خلال عمل نظام التأمين الإسلامي، وهو الزكاة، على كفالة صاحب العمل أو صاحب الحرفة أو التجارة، إذا ما تعرض لأي ظرف من الظروف يفقد فيه رأس ماله أو أدوات صناعته ومهنته[3]. فهو يعمل على تعويض من تصيبه كارثة في ماله أو يذهب السيل أو النار بممتلكاته، تعويضًا كاملاً، دون أن يكون قد قام بالتأمين عنها بأقساط مالية مدفوعة مقدمًا. وفي ذلك ضمان لأصحاب رؤوس الأموال بألا تفقد أموالهم أو بضائعهم أو زراعتهم أو تجارتهم أيًّا كانت، مما يترتب عليه تشجيع رؤوس الأموال على تقديمها دون المطالبة بضمانات استثنائية ضد عوادي الزمن، وما قد تتعرض له هذه الأموال من كوارث غير متوقعة، فتتوفر بذلك الأموال اللازمة لتمويل كافة النشاطات والقطاعات التي يقوم على نموها وازدهارها نجاح العملية التنموية الشاملة.

من ناحية أخرى، فإن التشريع الإسلامي يكفل الغارم الذي يعجز عن سداد دينه لأسباب عامة تصيب المجتمع كآفة أو غيرها، أو لأسباب خاصة، لا يدخل فيها الاستهتار أو الإهمال، فلا يتركه يبيع كل ما يملك وفاء لدينه، ويبقي هو ومن يعول لا يجد كفايته. وإنما يؤمن الإسلام أرباب الأموال على مستواهم الذي بلغوه بجدهم في الحلال، فقد أمن كلاً منهم على ماله من مسكن حسن، أو أثاث، أو مال في التجارة،

---

(1) Richardson: op. cit., p: 216.

٢. راجع

Pigou: The Economics of Welfare, op. cit., Ch. XII.

٣. عباس الطرابلي: القاعدة العامة للتأمينات الاجتماعية. مرجع سابق. ص ٢٩١

ضد الحريق والآفات العارضة[1]. بل إن الإسلام يعوض الغارم بما يعيده إلى ما كان عليه قبل تعرضه للأزمة الطارئة[2]، فيحفظ على الاقتصاد رؤوس الأموال الموجودة فيه، بما يضمن عدم انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي.

على ذلك، فإن تطبيق التكافل الاجتماعي، خاصة كما جاءت به الشريعة الإسلامية، يؤدي إلى دعم النشاط التنموي بما يحتاج إليه من رؤوس أموال، فلا يتأخر مشروع اقتصادي أو نشاط إنتاجي لعدم توافر الأموال اللازمة للقيام به، ولا يتعطل أي فرع من فروع الإنتاج أو ينهار، لمجرد خسارة تصيبه أو دين يثقله.

المطلب الثاني
التكافل الاجتماعي وتوفير الاستقرار

إن تعرض الاقتصاد لهزات اقتصادية داخلية أو خارجية، ترجع إلى أسباب اقتصادية أو غير اقتصادية، أمر وارد في كل زمان ومكان. وقد عمل الأفراد على مواجهة هذه الكوارث غير المتوقعة بإنشاء نظام التأمين الاجتماعي، الذي يعوض المشتركين فيه بقدر الأقساط التي يقومون بتسديدها.

يعتبر الاقتصاديون أن نظام التأمين الاجتماعي مثبت داخلي للاقتصاد Built-in Economic Stabilizer[3]، وليس ذلك لما يوفره من تثبيت المستوى المعيشي للأفراد والعائلات التي تتمتع بمزاياه فحسب، وإنما لما يحققه من رفع درجة استقرار الاقتصاد. وقد كان ذلك أحد أسباب إدخال نظام المساعدات العائلية في كندا بعد الحرب العالمية الثانية، تحسبًا لما قد يعقبها من كساد تجاري، على غرار ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى[4].

من أنواع المساعدات الاجتماعية التي تقل في حالات الرواج، وتزيد في حالات الكساد، التأمين ضد البطالة وأقساط المساعدات العائلية. ويعتبرها الاقتصاديون ذات أهمية خاصة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ تسهم في رفع

---

(١) الخولي: الثروة في ظل الإسلام، مرجع سابق. ص ٢٩١.

(٢) يأتي دراسة هذه النقطة تفصيلاً في المبحث الثاني. تحشية الله

(3) Richardson: Economic & Financial Aspects of Social Security; op. cit., p:215.

(4) Loc. cit.